

مناهل العرفان في علوم القرآن

إن لجبريل قل للنبي الذي أنت مرسل إليه إن يقول افعل كذا وكذا وأمر بكذا وكذا ففهم جبريل ما قاله ربه ثم نزل على ذلك النبي وقال له ما قاله ربه . ولم تكن العبارة تلك العبارة كما يقول الملك لمن يثق به قل لفلان يقول لك الملك اجتهد في الخدمة واجمع جندك للقتال فإن قال الرسول يقول لك الملك لا تتهاون في خدمتي ولا تترك الجند يتفرق وحثهم على المقاتلة لا ينسب إلى كذب ولا تقصير في أداء الرسالة . وقسم آخر قال إن لجبريل اقرأ على النبي هذا الكتاب فنزل به جبريل من إن من غير تغيير كما يكتب الملك كتابا ويسلمه إلى أمين ويقول اقرأه على فلان فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفا .

قال السيوطي بعد ذلك قلت القرآن هو القسم الثاني والقسم الأول هو السنة كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى لأن جبريل أداها بالمعنى .

ولم تجز القراءة بالمعنى لأن جبريل أدى القرآن باللفظ ولم يبح له أدائه بالمعنى . والسفر في ذلك أن المقصود منه التعبد بلفظه والإعجاز به فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه وأن تحت كل حرف منه معاني لا يحاط بها كثرة فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه .

والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين قسم يروونه بلفظه الموحى به وقسم يروونه بالمعنى .

ولو جعل كله مما يروى باللفظ لشق أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف فتأمل . أقول وهذا كلام نفيس بيد أنه لا دليل أمامنا على أن جبريل كان يتصرف في الألفاظ الموحاة إليه في غير القرآن .

وما ذكره الجويني فهو احتمال عقلي لا يكفي في هذا الباب .

ثم إن هذا التقسيم خلا من قسم ثالث للكتاب والسنة وهو الحديث القدسي الذي قاله الرسول حاكيا عن إن تعالى فهو كلام إن تعالى أيضا غير أنه ليست فيه خصائص القرآن التي امتاز بها عن كل ما سواه .

وإن تعالى حكمة في أن يجعل من كلامه المنزل معجزا وغير معجز لمثل ما سبق في حكمة التقسيم الأنف من إقامة حجة للرسول ولدين الحق بكلام إن المعجز ومن التخفيف على الأمة بغير المعجز لأنه تصح روايته بالمعنى وقراءة الجنب وحمله له ومسه إياه إلى غير ذلك .

وصفوة القول في هذا المقام أن القرآن أوحيت ألفاظه من اﻻتفاقا وأن الحديث القدسي أوحيت ألفاظه من اﻻعلى المشهور والحديث النبوي أوحيت معانيه في غير ما اجتهد فيه الرسول والألفاظ من الرسول .

بيد أن القرآن له خصائصه من الإعجاز والتعبد به ووجوب المحافظة على أدائه بلفظه ونحو ذلك وليس للحديث القدسي والنبوي شيء من هذه الخصائص .

والحكمة في هذا التفريق أن الإعجاز منوط بألفاظ القرآن فلو